العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا

Factors affecting the border conflicts between Sudan and Ethiopia

احمد همام محمد همام

دكتوراه مدرس – كلية التجارة – جامعة اسيوط

المستخلص:

منذ سنوات عديدة تنفجر وتُخمدّ الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا وذلك بناء على مدى التوافق ما بين الانظمة الحاكمة في الدولتين وعملية الدفع على كلا من الدولتين لتفجير مثل هذه القضايا من عناصر دولية أو محلية داخل الدولتين، فمشكلة الحدود السودانية الاثيوبية مشكلة قديمة وحديثة في آن واحد، حيث لعبت فيها العديد من العوامل دوراً في خلق وتأجيج مثل هذه المشكلات ما بين البلدين، وتداخل هذه القضية مع قضايا أخرى مما زاد من تعقيد الازمة وتشعبها مع فاعلين دوليين أخرين، ولذا تتناول الدراسة طبيعة الأزمة الحدودية ما بين البلدين والعوامل المؤثره على هذه الازمة والأطر القانونية الحاكمة لها وكذلك الأليات الواردة لحل هذه الازمة سلمياً ومدى توافق الأطراف الدوليين حول هذه الأليات الواردة لحل الازمة.

الكلمات المفتاحية: الحدود – الصراع – اثيوبيا – السودان – الأتفاقيات الدولية– الاستعمار

Abstract:

For many years, border conflicts between Sudan and Ethiopia have erupted and subsided, based on the extent of compatibility between the ruling regimes in the two countries and the process of pushing each of the two countries to explode such issues from international or local elements within the two countries. The Sudanese-Ethiopian border problem is an old and

modern problem at the same time. , where many factors played a role in creating and fueling such problems between the two countries, and this issue overlapped with other issues, which increased the complexity of the crisis and its complexity with other international actors. The legal rules governing it, as well as the mechanisms set out to resolve this crisis peacefully, and the extent of the international parties' consensus on these mechanisms to resolve the crisis.

Keywords: Borders - conflict - Ethiopia - Sudan - international agreements - colonialism.

المقدمة:

في ظل الاوضاع غير المستقرة في دولتي السودان واثيوبيا وفي ظل الكثير من الملفات الساخنة ما بين الدولتين وفي أيضا ظل العلاقات التي تشهد العديد من الصعوبات في التعبير عنها ما بين الصداقة إلى أن تصل إلى العداء في أوقات مختلفة، وخاصة في ظل التداخل في العديد من القضايا ما بين البلدين سواء قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية في ظل الفترات الاخيرة ما بعد تولى ابي احمد في 2018 في اثيوبيا وإنهيار نظام البشير في السودان 2019 وتزايد العلاقات ما بين الدولتين التي تم وصفها إلى حد الصداقة ما بين ابي احمد والنظام المدني الجديد أو المكون المدني الناشئ عن التغيير السياسي في السودان ما بعد 2019 فضلا عن المكون العسكري الذي اتسم بعلاقته المحدودة مع ابي أحمد في كثير من العلاقات القائمة ما بين البلدين، وعودة الجمود في العلاقات بعد الصعود العسكري الأخير في السودان وتزامن ذلك مع التوترات الداخلية في اثيوبيا واشتداد حدة النزاع على الحدود ولكن انشغال كل الاطراف بالاوضاع الداخلية في كلا من البلدين ساهم في تراخي الازمة ومنع التصعيد في ذلك الوقت، ولكن مع عدم

توافق ما بين الطرفين حول الخلاف بشأن الحدود مما ينذر بتأجيج الصراعات مرة أخرى من حين لأخر بفعل دوافع داخلية وخارجية.

وفي ظل هذه العلاقات المتأرجحة والمتداخلة ما بين البلدين تظهر قضية يمكن وصفها بإنها قضية قديمة وحديثة في آن واحد وهي قضية النزاع الحدودي ما بين اثيوبيا والسودان حيث شهد البلدين الكثير من المناوشات بسبب التعديات التي كانت من الجانب الاثيوبي على حساب الجانب السوداني منذ ما يقارب 30 عاما منذ صعود الحركة الشعبية لتحرير تيجراي للحكم في اثيوبيا بعد القضاء على حكم الامبراطور " منغستو هيلامريام" 1991 وكانت جبهة تحرير شعب تيجراي أحد الفاعلين البارزين في الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الاثيوبية.

فهذه القضية قضية قديمة وحديثة في آن واحد، قديمة لان النزاع على الحدود يرجع إلى أكثر من مائة عام، وحديثة لان الاشتباكات أو المناوشات ما بين البلدين تتكرر من حين لاخر رغم أن هناك نص قانوني وإعتراف اثيوبي باحقية السودان في الجزء المتنازع عليه، ولكن هناك تداخل في المصالح الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنظقة الحدودية مما جعل اثيوبيا تتزرع بأن هناك اضرار اقتصادية واجتماعية ناتجة عن الانسحاب الاثيوبي من هذه المنطقة، وظهر ذلك في الكثير من الاجتماعات في اللجنة المشتركة لرسم الحدود السودانية الاثيوبية، مما شعر الجانب السوداني بمماطلة اثيوبيا وعدم رغبتها في رسم الحدود ما بين البلدين وإنها مستفيدة من الوضع القائم.

لذا هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا مما تدفع كلا من الطرفين تصعيد الازمة إلى حد القوة العسكرية كما حدث في التصعيد الاخير بشأن الحدود، ففي هذا الوضع خاصة بعد فشل المباحثات والمفاوضات الاخيرة للجنة المشتركة ما بين السودان واثيوبيا ، فلم يكن لدى الدولة السودانية إلا أن ارسلت تعزيزات عسكرية إلى الاراضي

السودانية الحدودية للسيطرة على كامل الاراضي السودانية والوصول إلى أخر نقطة للحدود السودانية وفقا للاتفاقيات الدولية وما ينص على القانون الدولي، هذا من شأنه أدى إلى قلق وذعر داخل الدولة الاثيوبية إلى الحد الذي يشير إلى أندلاع صراع مسلح ما بين البلدين.

أهمية الدراسة:

وتأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية إنها مُرشداً ودليلاً حول تحديد العوامل التي تساعد على خلق وتجديد الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا وكذلك تقديم اسهاماً علمياً للتعرف على طبيعة الصراع ما بين الدولتين والأطر القانونية المُلزمة ومدى التزام هذه الاطراف بها، أما من الناحية العملية تُقدم هذه الدراسة المقترحات العملية لتجاوز هذه المشكلة الحدودية ما بين الدولتين وذلك في اطار القواعد القانونية المُنظمة لهذه الحدود ما بين الدولتين في إطار تجاوز كل العقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون التوصل إلى إتفاق بشأن هذه القضية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف هي:

- استكشاف العوامل المختلفة التي تؤثر علي تجديد وتصعيد هذه الصراعات الممتدة في السودان مع جارتها أثيوبيا بخصوص الحدود فيما بينهم .
- التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤجج مثل هذه الصراعات ما بين الدولتين.
- التعرف على طبيعة الصراع الحدود ما بين الدولتين وما هي الاطر القانونية التي تحكم هذه المشكلة ومدى الالتزام بها من قبل الاطراف الدولية المعنية بهذه المشكلة.

المشكلة البحثية:

تأتي هذه الدراسة للأجابة على سؤال بحثي رئيسي وهو :

ما هي طبيعة العوامل التي تساعد على تأجيج الصراع الحدودي ما بين السودان واثيوبيا؟ وما هي السبُل للتوصل إلى حل عادل ومنصف لمِثل هذه المشكلة وفقاً لمبادئ القانون الدولي؟

ويتفرع من هذه المشكلة البحثية الرئيسية عدد من التساؤلات البحثية وهي:

- ما هي طبيعة المشكلة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا؟
- ما هي الحدود القانونية التي تحكم هذه المشكلة ومدى الالتزام بها من قبل الاطراف؟
- ما هي العوامل التي تساعد تجديد وتصعيد هذه المشكلة الحدودية ما بين الدولتين؟
- ما هي السبُل المُمكِنة لحل هذه المشكلة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا؟

الأجراءات المنهجية:

ويعتمد الباحث على مدخلاً منهجياً لتحليل المشكلة الحدودية في ضوء الأهداف والمشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية في الدراسة اعتماداً على مدخل المصلحة الوطنية التي ينطلق منها سلوكيات ودوافع كلا من الدولتين في التعامل مع المشكلة الحدودية وكذلك الاعتماد على نظرية الدور التي تُركز على دور كلا من الدولتين في التعامل مع هذة المشكلة، ويعتمد الباحث في جمع البيانات والعلومات على البيانات المُتوافرة في الكتب والمجلات العلمية والمواقع الالكترونية الموَّثقة وتحليل الفيديوهات والاحداث التاريخية المرتبطة بهذه المشكلة الحدودية ما بين الدولتين.

تقسيم الدراسة:

يتناول الباحث عدد من النقاط الرئيسية في هذه الدراسة لاستيفاء الاهداف والاجابة على التساؤلات البحثية وهي:

- أولا: طبيعة المشكلة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا: التاريخ والعوامل القانونية.
- ثانيا: العوامل التي تساعد على تصعيد المشكلة الحدودية ما بين الدولتين.
- ثالثا: الاليات الواردة لكلا من الدولتين لحل مشكلة الحدود.

أولا: طبيعة المشكلة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا:

التاريخ والعوامل القانونية.

طالما اتسمت العلاقات السودانية الإثيوبية بموجات من المدّ والجزر؛ تُحرّكها ملفات داخلية وخارجية متعلقة بالأنظمة الحاكمة في البلدين[1]، وفي هذا الإطار يدخل المأزق المزمن حول الحدود، ولا سيما منطقة الفشقة.

بدأ ترسيم الحدود بين البلدين عام 1902م، بـ"اتفاقية أديس أبابا" بين بريطانيا والإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني؛ حيث عاودت إثيوبيا الاعتراف بها عام 1972م في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي والرئيس السوداني السابق جعفر نميري، كما تم الترسيم بالفعل بين البلدين عام 2013م، وتشكلت لجنة مشتركة بين البلدين عام 2018م لحماية الحدود من عمليات الميليشيات، والتي كان يُفترض أن تعقد اجتماعها الثاني قبيل الهجوم الإثيوبي الأخير على الأراضي السودانية[2].

تُعد الحدود المتداخلة المشتركة بين البلدين من أطول الحدود في القارة الإفريقية؛ حيث تُقدر بـ727 كم، وتتمتع المنطقة بمزايا عديدة تجعلها دائمًا محل أطماع خارجية، لا سيما في ظل غياب

أمني حدودي لسنوات تعادل ربع قرن؛ حيث تتميز بالخصوبة وترويها أنهار عذبة، وتتساقط عليها الأمطار في الخريف، وتشتهر بإنتاج الصمغ العربي والقطن والذرة والسمسم، إلى جانب الخضروات والفواكه[3].

ومنطقة "الفشقة" هي منطقة الصراع بين السودان وإثيوبيا، التي تقع أقصى شرق السودان، وهي إحدى المحليات الخمس لولاية القضارف السودانية التي تضم مليونًا و250 ألف فدان، وتُقسم الفشقة إلى ثلاث مناطق: هي الفشقة الكبرى، التي تضم 750 ألف فدان من منطقة سيتيت ويزرعها السودانيون والإثيوبيون مناصفةً تقريبًا. والفشقة الصغرى، التي تضم نصف مليون فدان لا تتجاوز حصة السودانيين فيها 63 ألف فدان، بينما يستثمر الإثيوبيون 410 آلاف فدان. والمنطقة الجنوبية التي تشمل مدن القلابات وتايا حتى جبل دقلاش[4].

والوجود الإثيوبي في منطقة الفشقة ممتد منذ عام 1960م، وذلك باستيلاء مزارعين إثيوبيين على بعض المزارع، ثم ارتفعت الوتيرة عام 1983م من دون أن يكون هناك حَصْر دقيق لما جرت السيطرة عليه، وفي عام 1995م، استولى الإثيوبيون على 48 ألف فدان تقريبًا، ثم تمددوا على مساحات غير محصورة في منطقة صعيد القضارف، وفي الآونة الأخيرة، يتجدد النزاع، وتشهد المنطقة أحداث عنف بين المزارعين من الجانبين، كما أن عصابات "الشفتة" الإثيوبية تنشط في المنطقة، وتستولي على أراضي المزارعين السودانيين بعد طرد السكان منها بقوة السلاح[5].

1- تاريخ العلاقات السودانية الاثيوبية:

تعد إثيوبيا دولة متعددة القوميات حيث يوجد فيها ما يقارب 85 جماعة اثنية ولغوية وتأتي الأمهرية في مقدمة هذه اللغات. فهي اللغة الرسمية لدولة إثيوبيا، وتستخدم في إدارة الدولة والمصالح الحكومية والمدارس الحكومية في مراحلها الأولى، وتصدر بها الصحف في إثيوبيا فهي تعد اللغة الاساسية لقطاع عريض من الإثيوبيين[6]. وتشترك مع السودان في صفة التعددية الاثنية

فضلا عن التداخل السكاني الكبير بين البلدين، وبالسودان جالية إثيوبية كبيرة ونجد أن آلاف من بين أفرادها استوعبهم سوق العمل السوداني في مختلف الولايات[7]. فإثيوبيا أكبر دول الجوار السوداني من حيت الكثافة السكانية حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 77 مليون نسمة مما يجعلها منطقة جذب تجاري وسوق واعدة، للسودان ولإثيوبيا حدود متداخلة مشتركة تمتد إلى حوالي 1500 كيلو متر، وهي أطول حدود في أفريقيا، وهذه المناطق الحدودية تقطنها قبائل حامية مشتركة (الانوك، الباريا، القمز، البرتا، البرون، الوطاويط وغيرها)[8].

ولذا التعدد والتنوع والتباين العرقي هو سمة أهل السودان وإثيوبيا، نتيجة التداخل ما بين الاثنيات على الحدود ما بين الدولتين منذ أقدم العصور نشات تجارة الحدود كضرورة اقتصادية واجتماعية تفرضها الحالة الاقتصادية بين البلدين المتجاورين تتم عبر المقايضات في شكل تبادل السلع التي تكمل احتياجات الأطراف المتبادلة. ومن خلال هذه الآلية الاقتصادية نشطت تجارة الحدود إلا أنها لم تكن بهذه الصورة المنظمة حاليا نسبة لعدم استتباب الأمن في السابق، ولوعورة الطرق، وكان النقل والترحال– ولا يزال إلى حد ما– يتم بواسطة الدواب، حيث كان يتم التعامل مع سلع صادرة من السودان مقابل سلع واردة من إثيوبيا[9].

وعلى الصعيد التاثير لكلا من الدولتين على الاخرى فنتجية التقارب والتداخل في الكثير من المصالح ما بين الدولتين كان وما زال هناك العديد من الحالات التي تدل على قدرة تأثير كلا طرف على الاخر ، على سبيل المثال ثورة أكتوبر 1964م التي أطاحت بالحكم العسكري وجاءت إلى سدة الحكم في السودان بقوة سياسية عملت على مناصرة الثورة الإريترية ضد الحكم الاثيوبي، تسبب في توتر العلاقات مع إثيوبيا، وقامت اثيوبيا بدعم الحركات الجنوبية المعارضة للحكم في السودان وأستمر توتر العلاقات ما بين السودان واثيوبيا إلى أن تم عقد اتفاق ما بين السودان

والمعارضة السودانية الجنوبية في أديس بابا عام 1972 لينهي التمرد بين حركات المعارضة في جنوب السودان والحكومة السودانية ولذا توقف دعم اثيوبيا لمعارضة جنوب السودان، وتوقف دعم السودان لمليشيات اريترية ضد اثيوبيا[10].

وعاد توتر العلاقات السودانية الإثيوبية من جديد إلى الواقع في عام 1974م إثر انقلاب عسكري قام به الماركسيون الذين سيطروا على السلطة في إثيوبيا، وهذا النظام الجديد فتح هجماته العسكرية ضد الإرتريين لمواجهة حركات – المعارضة المسلمة في إقليم إريتريا وتجراي، وفي الوقت الذي اتهم الرئيس السوداني نميري نظام منجستو بأن لعب دورا في محاولة الانقلاب التي دبرت ضده عام 1976م، بمساعدته للقوى المعارضة في السودان، ومن هنا زاد نميري دعمه للحركات الإرترية ضد إثيوبيا[11] .

في يونيو 1989م تمكنت الجبهة الإسلامية القومية من الوصول إلى الحكم إثر انقلاب عسكري قاده العميد عمر حسن أحمد البشير وبعد عامين تحديدا في شهر يوليو 1991م نجحت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعوب إثيوبيا في الإطاحة بنظام الرق(الدرج) بعد نضال استمر لستة عشر عاما، وتزامنت هذه الأحداث المهمة في التاريخ السياسي للقرن الأفريقي مع نهاية الحرب الباردة في النظام العالمي[12] .

تعتبر الفترة ما بين عام (1989–1991م) فترة اشتداد الحركات المقاومة ضد نظام منجستو في إثيوبيا، لذلك سعي الرئيس منجستو للتعاون والتفاهم مع السودان كوسيلة للتغلب على تلك التحركات المعارضة لنظامه وتقليل الدعم السوداني لهذه الحركات المناهضة لحكمه، فبعث برسالتين للرئيس عمر البشير، ولكن حكومة السودان لم يكن لديها الرغبة في مد جسور التفاهم مع نظام منجستو لأن أغلب الدلائل تشير إلى احتمال سقوط نظامه أكثر من بقائه ، لذلك قام السودان

بتدريب مقاتلي الإدومو وغامبيلا وبني شقول، وخلق تعاونا بين الجبهة الشعبية التحرير إريتريا والجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا مما عجل بسقوطه[13] .

وبعد ما حدث التغيير السياسي داخل إثيوبيا زار الرئيس عمر حسن أحمد البشير إثيوبيا في أكتوبر 1991م، كأول رئيس يصلها بعد الوضع السياسي الجديد، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين كما رد رئيس الوزراء الاثيوبي زيناوي بزيارة للسودان تم خلالها تكوين آلية التعاون بين البلدين تمثلت في اللجنة الوزارية المشتركة التي عقدت أول اجتماعاتها بالخرطوم في ديسمبر 1991م برئاسة اللواء الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية عن الجانب السوداني، ومع أنتهاء الحرب الباردة وسقوط الاشتراكية وظهور العداء للاسلام والعالم الاسلامي ودعم الغرب للقوى المسيحة في اثيوبيا ومحاصرة الدول الاسلامية خاصة الدول التي تدعم الحركات الاسلامية المتشدة عادت إثيوبيا تتهم النظام الإسلامي في السودان بدعم الحركات الإسلامية فيها، وكذلك بإيواء المعارضين العسكريين والسياسيين وإعانة هذه الجماعات في الانطلاق من داخل الأراضي السودانية ضد إثيوبيا[14].

لذا فالعلاقة ما بين دول القرن الافريقي– خاصة القوتين الكبيرتين السودان واثيوبيا– من الطبيعي فيها أن يصبح العدو صديق والصديق عدو ناتج عن التحالفات المختلفة ما بين القوى الحاكمة في هذه الدول ودعم القوى السياسية والاثنية المناهضة للقوى الحاكمة في هذه الدول ولهذه العلاقة الشائكة لا تدوم علاقات الصداقة وعلاقات العداء ما بين القوى السياسية الحاكمة في هذه المنطقة وذلك ناتج عن الحسابات الكلية التي ينطلق منها هذه القوى وهي في مجملها دعم دولة قوى مناهضة للحكم في دولة أخري سيعود عليها بنفس الخطر بدعم قوى مناهضة للحكم فيها

وهذا المبدأ الذي عانت منه دول القرن الافريقي في الحروب والصراعات المختلفة ما بين هذه الدول سوا كان هذه الصرعات حدودية أو اقتصادية أو اجتماعية.

2- الوضع القانوني للازمة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا:

بدأ الوضع القانوني لتقنين الحدود السودانية الاثيوبية عام 1902 بتوقيع اتفاقية اديس بابا لترسيم الحدود ما بين السودان تحت الاحتلال الانجليزي والامبراطور مينك الثاني ملك اثيوبيا انذاك ، وفي 1963 صادقت منظمة الوحدة الافريقية انذاك على الاتفاقيات الخاصة بالحدود –ما بين الدول الافريقية– الموروثه عن الاستعمار، وفي عام 1972 يتم تسوية ملف الحدود ما بين الدولتين على اساس اتفاقيتي 1902و 1907، وفي نهاية 2020 نشب خلاف ما بين المزارعين في الفشقة السودانية حيث يسيطر عليها اثيوبيون وتم استهداف مدنيين وعسكريين من قبل مليشيات غير محدودة الهوية بالنسبة للسودان. اثيوبيا تدعي ان اتفاقية 1902 فرضت على اثيوبيا بسبب وجود الدول الاوربية في المنطقة ايطاليا في اثيوبيا، وبريطانيا في السودان، وفرنسا في جيبوتي وجزء من الصومال، ولذا اثيوبيا تنظر إلى اتفاقية 1902 مفقودة الارادة الاثيوبية[15].

بدأت الازمة 19 ديسمبر ارسلت السودان تعزيزات عسكرية إلى الحدود مع اثيوبيا لاستعادة ما وصفه " الاراضي المغتصبة من مليشيات اثيوبية في الفشقة" بعد أعتداءات متكررة من قبل المليشيات الاثيوبية كما عبر عنها الجانب السوداني إنها مليشيات مسلحة ولم يتهم الحكومة الاثيوبية بالتورط في هذه الاعتداءات التي اسفر عنها ضحايا سودانيين من المدنيين والعسكريين، فتتعدد الاراء حول طبيعة الجماعات المسلحة المعتدية على الاراضي السودانية وعلى المدنيين والعسكريين السودانيين[16] ، وأي ما كانت طبيعة هذه الجماعات المسلحة لا تخرج عن واحدة من ثلاث وهم[17]:

- *مسلحي اقليم تيجراي*: ان بسبب الاحداث داخل تيجراي والتوترات ما بين الحكومة المركزية ومسلحي الاقليم واشتداد حدة النزاع بينهم في اواخر عام 2020 مما أجبر مسلحي الاقليم الاستيلاء على موارد من داخل الاراضي السودانية[18] إما بالنهب والسلب من المواطنين العاديين أو بالتعدي على وحدات عسكرية للأستيلاء على ذخيرة تدعمهم في الحرب الدائرة ما بين جبهة تحرير شعب تيجراي والحكومة المركزية، وكذلك فتح جبهة أخرى للحكومة الفيدرالية مع طرف متكافئ القوة مع الدولة الاثيوبية مما يشتت الدولة الاثيوبية وتحقق جبهة تحرير تجراي اهدافها.
- *مليشيات غير نظامية*: بسبب تعدد القوميات في الدولة الاثيوبية، فلكل قومية اثيوبية لها مليشيات مسلحة داخل الاقليم بعيدا عن القوات النظامية، فهذه المليشيات أحيانا تحدث تعديات على الاراضي السودانية على فترات زمينة مختلفة خاصة مع بداية موسم الامطار للسيطرة على الاراضي الخصبة داخل الحدود السودانية.
- *الحكومة الاثيوبية*: صحيح أن هناك العديد من الملشيات غير النظامية وغير التابعة للحكومة الاثيوبية ولكن قد يكون هناك دعم من قبل الحكومة الاثيوبية ، لان القوات التي تحاربها الجيوش السودانية قوات على مستوى عالٍ من القوة العسكرية والتدريب العسكري والادوات العسكرية خاصة أن الحكومة الاثيوبية تعتقد أن ما يحدث في إقليم تيجراي فيه تدخلات سودانية لدعم مسلحى الاقليم.

أي ما كانت العناصر المُتعدية على الحدود السودانية أدى ذلك في مجملة إلى زيادة حدة التوترات في الحدود الشرقية للسودان، فدبلوماسيا يستخدم السودان لمفهوم المليشيات لعدم توريط الحكومة الاثيوبية والجيش الاثيوبي في هذه الاضطرابات، ولكن لا يمنع ذلك تفهم السودان أن

هناك اصابع للجيش الاثيوبي وراء هذه الاحداث[19] خاصة بعد اتهام ثيوبيا للسودان بان لها يد فيما حدث في إقليم تيجراي.

اشتدت الخلافات الحدودية ما بين اثوبيا والسودان مع نزوح العديد من الاثوبيين الى السودان بعد ازمة اقليم تيجراي فضلا عن الاثيوبيين القائمين على الاراضي السودانية فأكشفت السوادن الأطماع الاثيوبية في الاراضي السوادنية الخصبة على الحدود مع اثيوبيا خاصة مع تجدد الاشتباكات التي راح ضحيتها عناصر مدنية واخرى عسكرية من الجانب السوداني[20].

تستغل اثيوبيا الصراعات الحدودية خاصة مع السودان وذلك لتحقيق نظرية التماسك الداخلي في ظل التوترات الداخلية الاثيوبية وفي ظل الصراع في اقليم تيجراي لتوحيد الصف الداخلي ضد السودان وليقضي على الحرب الداخلية في اثيوبيا[21].

فالاختلال الامني في المنطقة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا وانتشار القضايا التي تهدد الامن داخل السودان مثل الاتجار غير المشروع بالسلاح والمخدرات والبشر والهجرة غير الشرعية مما دفع السودان للسيطرة على هذه المنطقة لتحقيق الاستقرار والامن الداخلي في السودان[22] .

لذا بدأ القصف المتبادل المدفعي ما بين السودان واثيوبيا في 25 يناير 2021 حيث بدأت اثيوبيا بضرب مدفعي يستهدف منطقة ابوطيور السودانية ووعد البرهان رئيس المجلس السيادة السوداني برد فعل ولذا بدأت القوات السودانية تقصف مدفعيا اراضي اثيوبية في الداخل الاثيوبي مما ينذر بتحول الوضع إلى حرب مباشرة ما بين الدولتين باستخدام القوة النظامية لهما[23].

وتتصاعد الازمة عندما أعلن المتحدث بأسم وزارة الخارجية الاثيوبية السفير دينا مفتي ، أن ارض الفشقة المتنازع عليها ما بين السودان واثيوبيا هي ارض اثيوبية متنازع عليها مع السودان

وانها ليست سودانية ولحل الازمة سلميا لابد من الرجوع عسكريا لما قبل الانتهاكات العسكرية في نوفمبر 2020 للجلوس على طاولة المفاوضات[24].

وفي إطار الحلول السلمية للأزمة الحدودية ما بين السودان واثيوبيا أعلن السودان أن لا شأن للوساطة في سبيل أن هذه الحدود متنازع عليها وإنما إذا كان الوساطة للسعي لتقريب وجهات النظر لوضع العلامات الحدودية المتفق عليها من قبل الاتفاقيات الدولية خاصة 1902 سوف يلقى تبريكات من قبل الجانب السوداني للوساطة وانما وساطة لإعادة الاتفاق حول الحدود يعد أمر غير مقبول بالنسبة للسودان[25]، ولذا تتعقد الازمة من الناحية القانونية بسبب عدم الاعتراف الاثيوبي بالاتفاقيات الدولية المنظمة لترسيم الحدود الدولية ما بين الدولتين وهذا هو سبيل الدولة الاثيوبية لعدم التزامها بكل الاتفاقيات الدولية التي تنظم قضاياها الخارجية مثل الحدود وقضية نهر النيل (السدود التي تقيمها اثيوبيا على نهر النيل مثل سد النهضة) خاصة أن الاتفاقيات الدولية لهاتين القضيتين مرتبطة ببعضها البعض.

ثانيا: العوامل التي تساعد على تصعيد المشكلة الحدودية ما بين الدولتين:

الاستعمار وإن رحل عن عالمنا العربي والقارتين الإفريقية والآسيوية إلا أن آثاره السلبية لا تزال موجودة خاصة على صعيد الحدود وهو ما يحدث بين الجارتين السودان وأثيوبيا وهو الأمر الذي يفتح ملفا معقدا على صعيد الحدود الجغرافية في القارة الإفريقية فالحروب التي اشتعلت بين الصومال وأثيوبيا وبين إرتيريا وأثيوبيا وغيرها، من الصراعات الحدودية كان سببها الاستعمار الذي جعل موضوع الحدود بمثابة قنابل موقوتة قابلة للانفجار خاصة وأن النموذج السوداني الإثيوبي هو مجرد مثال ظاهر على السطح لكن هناك عشرات النزاعات الحدودية موجودة على صعيد

الجغرافيا الإفريقية منها النزاع على أقليم الأوجادين بين الصومال وإثيوبيا وهناك الخلافات بين دول القرن الإفريقي وإن كانت حدتها قد خفت في الآونة الأخيرة.

ترجع مشكلات الحدود في القارة الافريقية عامة إلى عقود بل ومئات السنين، حُددت الحدود ما بين الدول الافريقية وفقا لقاعدة " التراضي" ما بين الدول الاوربية المستعمرة للقارة الافريقية في مؤتمر برلين 1884–1885، حيث قُسمت القارة الافريقية على حساب شعوبها دون مراعاة لحقوقهم وعاداتهم وتقاليدهم مما نتج عن الحدود المصطنعة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية والسياسية في القارة الافريقية. هذا التقسيم للحدود في القارة الافريقية لا تتماشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية للقارة وانما عكس مصالح الدول الاستعمارية مما كان له كبير الاثر على مشكلات الحدود ما بين دول القارة الافريقية.

فلم تعرف إثيوبيا قط الاستعمار كباقي الدول الإفريقية إلا لسنوات قليلة امتدت من عام (1936–1941م)، حيث تعرضت للغزو الإيطالي، فقد استعاد الإمبراطور هيلاسلاسي عرشه بمساعدة بريطانيا عام 1941م، واستقل السودان في يناير 1956م، بعد زوال قوات الاحتلال وأصبح بذلك ثاني دولة أفريقية بعد مصر تحصل على استقلالها [26]، وبالتالي اثيوبيا أبان الاتفاقيات المنظمة لمسألة الحدود كانت كاملة الارادة لانها الدولة الوحيدة التي كانت تمتلك الارادة السياسية والاستقلال السياسي الكامل في تلك الفترة، وفي حين إدراك أثيوبيا خطورة الوضع على سد النهضة، بالاعتراف بمثل هذه الاتفاقيات الدولية لان مثل هذه الاتفاقيات الحدوية هي نفسها التي تنظم قضايا اخري أكثر تعقيدا مثل قضايا نهر النيل، ففي حالة عدم الانصياع الى المطالب السودانية بترسيم الحدود وفق لهذه الاتفاقية المبرمة بين البلدين 1902[27] وخلط القضايا الحدودية بقضايا سد النهضة وتدخل طرف لا يستهان به في المعادلة السياسية في المنطقة وهي مصر

بالنسبة للسودان واثيوبيا وخاصة مع علم اثيوبيا ان منطقة بني شنقول المقام عليها سد النهضة تاريخيا تتبع السودان وانضمت إلى اثيوبيا وفق لهذه الاتفاقيات المنظمة لتقسيم الحدود المبرمة ما بين السودان واثيوبيا[28].

ولذا اثيوبيا تدراك خطورة الوضع وتتريث في التصرف واتخاذ القرارات وان كانت تفضل الحل السلمي لضمان الموقف السوداني من سد النهضة ، هذا ما يجعل اثيوبيا تتخذ مواقف وإن كانت فاضحة في سلوكها لانها عادة الدولة الاثيوبية تاريخيا في حالة فترات العداء بين الدولتين، خاصة أن هناك ما يلزم الدولة الاثيوبية بحدود قانونية معترف بها مثل اتفاقيات 1902 وكذلك قرارات منظمة الوحدة الافريقية بعد استقلال الدول الافريقية عن الاستعمار يلزم الدول الافريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ولكن عدم انصياع اثيوبيا لمثل هذه الاتفاقيات والقرارات الدولية الملزمة ينتج عنها العديد من المشكلات في القارة الافريقية منها ما يلمس الدولة السودانية والدولة الاثيوبية ومنها ما يعود اثرة السلبي على القارة الافريقية ككل كالتالي:

عند قدوم أثيوبيا بعدم الاعتراف بهذه الاتفاقيات الدولية والقرارات الدولية ينتج عنها:

- توتر اخر في النزاع الحدودي ما بين السودان واثيوبيا لان بموجب اتفاقية 1902 تم استقطاع جزء من الدولة السودانية وضمه الى الدولة الاثيوبية وهو اقليم بين شنقول واستمرت بموجب هذه لاتفاقية منطقة الفشقة تحت السيادة السودانية،ولذا قدوم اثيوبيا بعدم الاعتراف بهذه الاتفاقية يحق للسودان المطالبة باقليم بني شنقول.
- قدوم اثيوبيا بعدم الاعتراف بالاتفاقيات الدولية والقرارات الدولية تكسر قاعدة الاحترام الكامل للحدود الموروثة عن الاستعمار مما يشكل خطورة كبيرة على الامن في القارة

الافريقية فبعيدا عن احترام هذا المبدأ يصير هناك فوضى حدودية ما بين الدول الافريقية بسبب النشأة المصطنعة لهذه الحدود.

ثالثا: الاليات الواردة لكلا من الدولتين لحل مشكلة الحدود.

هناك عدد من الاليات التي تطرحها الدولتين في تعاملها مع المشكلة الحدودية بينهم من هذه الاليات هي :

1- التفاوض السلمي :

مع إعلان كلا من السودان واثيوبيا بأهمية الحل السلمي والجلوس معا للتفاوض حول الازمة الحدودية والعمل على منع التصعيد للوصول إلى الحرب ولكن مع التفاوض المشروط التي اعلنت عنه كلا من الدولتين:

- السودان يفضل التفاوض والحل السلمي للازمة الحدودية ما بين البلدين ولكن يشترط التفاوض وقبول الوساطة الدولية من أي طرف ثالث في سبيل الاتفاق حول وضع العلامات الحدودية وتنفيد الاتفاقيات الدولية المبرمة ما بين الدولتين تاريخيا وان الوساطة والتفاوض حول أن هذه الحدود حدود متنازع عليها والتفاوض حول رسم الحدود من جديد هذا يعد أمر غير مقبول بالنسبة للسودان[29].
- اثيوبيا تفضل التفاوض والحل السلمي للأزمة الحدودية وترى ان السودان الذي افتعل الازمة علية الرضوخ والرجوع إلى الخطوط الاولى من قبل الاعتداء على الاراضي المتنازع عليها في نهاية 2020 ويبدأ التفاوض على هذه الحدود[30].

رغم هذا التعقيد في عملية التفاوض المشروط من قبل الدولتين إلا أن كلا من الدولتين يؤمنون ايمانا كاملا بأهمية التفاوض خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها كلا من الدولتين، فالسودان في هذه المرحلة الانتقالية شديدة الحساسية وفضلا عن العلاقة التدخلية تاريخيا ما بين الدولتين بخبرة كل طرف في تأجيج النزعات داخل الدولة الاخري مما يضغط على السودان لحل الازمة سلميا وهذا ما ترغبه السودان وانها تعلم تكلفة الحرب والنزاع مع جارة قوية مثل اثيوبيا ولكن هذا الضغط لا يجعلها أن تفرط شبرا من أراضي الوطن كما أعلنت الكثير من القوى الرسمية المدنية والعسكرية في السودان.

وتزداد السودان قوة وعزيمة لاستراجاع الاراضي السودانية من المليشيات الاثيوية خاصة عندما وصف رئيس مفوضية الحدود في السودان معاذ تنقو إثيوبيا، بأنها «تراوغ وتماطل» في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، والخاصة بوضع العلامات الحدودية بين البلدين، إن إثيوبيا ظلت طوال السنوات الماضية، مستمرة في التعدي على الأراضي السودانية وبناء المستوطنات وطرد المزارعين السودانيين، في خرق واضح لكل الاتفاقيات المبرمة بهذا الشأن.[31] وحذر من أن تدفع المطالبة بإعادة النظر في قضية الحدود بين البلدين، وتجاوز اتفاقية عام 1902 في صالح السودان لاسترداد أراض كبيرة، كانت ضمن حدودها، منحت لإثيوبيا وفقاً لتلك الاتفاقية، وذلك في إشارة لمنطقة «بني شنقول» التي ضمت لإثيوبيا إبان فترة الاستعمار البريطاني للسودان، وقال: "عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقيات، سيدخلها في مشاكل كثيرة " . وأكد رئيس مفوضية الحدود السودانية أن " كل الاتفاقيات المبرمة بين السودان وإثيوبيا لا يوجد بها حديث عن نزاع حدودي»، وقال: «لم يصلنا خطاب رسمي من إثيوبيا بعدم اعترافها بترسيم الحدود في اتفاقية 1903، لكن رغم ذلك تواصل التوغل والاعتداء على الأراضي السودانية والمزارعين"[32].

أما بالنسبة لاثيوبيا وهي تدعي أن الاتفاقيات الدولية مفقودة الارادة الاثيوبية وإنها مفروضه على اثيوبيا وان هذه الاراضي متنازع عليها مع السودان وترغب في التفاوض لحل الازمة سلميا دون التصعيد والدخول في حرب مباشرة مع جارة قوية بحجم السودان خاصة في ظل الظروف التي تعيشها اثيوبيا في الفترات الاخيرة من صراعات داخلية وحروب أهلية تهدد الاستقرار الاثيوبي داخليا وكذلك القضايا الدولية الاخرى الشائكة مع أطراف دوليين ومرواغة اثيوبيا في التفاوض حول هذه القضايا خاصة قضية سد النهضة، ولكن " التفاوض المشروط" [33]، هذا ما لا يقبله السودان بسبب ايمانه الكامل بسودانية الاراضي الحدودية المتنازع عليها خاصة مع الهجوم المتكرر عليها من جانب المليشيات الاثيوبية والسودان تدرك تماما أن الحكومة الاثيوبية لها ذرائع في هذه التعديات وما تكبدته السودان من خسائر مادية وبشرية فضلا عن زعزعة السيادة السودانية والاستقرار الامني لها في هذه المناطق الحدودية[34] .

والمتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، وضح بأن التوتر على الحدود بين البلدين، تغذيه " قوى خارجية "، وأن تسوية النزاع ستتم عبر تسوية دبلوماسية بين البلدين، وهذا الخيار الذي تفضله كلا من البلدين[35] ولكن عدم الاعتراف من قبل الجانب الاثيوبي أن الانتشار العسكري للسودان داخل اراضيها لا يهدد أمن وسلامة الدولة الاثيوبية ويثبت مطامع اثيوبيا في هذه المنطقة الخصبة وإن كان هناك مصالح اقتصادية واجتماعية متضررة من قبل اثيوبيا فهي جديرة بالحل السلمي لان هذه المصالح ليست مصالح استراتيجية بالنسبة للدولة الاثيوبية على عكس المصالح السودانية في هذه المنطقة مصالح استراتيجية تمس أمن وسلامة واستقرار واستقلال وسيادة الدولة السودانية، ولذا ياتي تشدد الدولة الاثيوبية في سبيل مطامع اثيوبيا في هذه المنطقة الحدودية.

2- تصعيد الدولتين لمشكلة الحدود:

هناك ما ينذر بخطورة الوضع والتصعيد إلى حد القوة العسكرية المباشرة ما بين السودان واثيوبيا وخاصة مع تمسك كلا من الدولتين بحقوقها التاريخية، وعدم التزام اديس بابا بالالتزامات القانونية والتنصل من اتفاقية ترسيم الحدود 1902[36] وخاصة ان هذه الاتفاقية من ضمن الاتفاقيات التي تنظم مجرى مائي مهم بالنسبة للسودان ودول أخرى مثل مصر[37] ولذا سعي اديس بابا بالتنصل من هذه الاتفاقيات الدولية يجر المنطقة إلى الكثير من القضايا الشائكة التي تعدد فيها الفاعلين الدوليين، وخاصة أن مثل هذه القضايا التي تنظمها هذه الاتفاقيات تمثل قضايا أمن قومي بالنسبة للدول الاخرى التي تمس مصالحها هذه الاتفاقية[38].

فمنذ التوقيع على الاتفاقية الحدودية سنه 1902 بين الحكومة السودانية الاستعمارية أنذاك وملك الحبشة " منليك الثاني" وهي في كامل سيادتها لم تكن مستعمرة مثل السودان وفي نصوص واضحة نصت المادة الاولى على ترسيم الحدود ما بين السودان واثيوبيا وعينت الحدود في تقاطع مثلث أم بريقع إلى تقاطع خط 6 شمالا مع خط عرض 35 شرقا وعرف بالخط الاحمر المزدوج، وكذلك في نص المادة الثانية على ضرورة وضع العلامات الارضية ما بين الدولتين، وفي سبيل وضع العلامات الحدودية تم تشكيل لجنة فنية مشتركة ما بين الدولتين لاقرار وضع العلامات منذ 2001[39] ولكن مع الاجتماعات الدورية شعرت السودان أن لا جدوى لهذه الاجتماعات مع مرواغة الجانب الاثيوبي من وضع العلامات الارضية كما جاءت في المادة الثانية[40] من الاتفاقية، وخاصة في الاجتماع الاخير أواخر 2020 حيث شعر الجانب السوداني رغبة اثيوبيا في إعادة ترسيم الحدود التنشصل من الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه القضية وهذا ما جعل السودان يتقدم

عسكريا إلى أخر نقطة من الحدود السودانية الاثيوبية وهذا ما اعتبرته اثيوبيا انتهاك لسيادة الدولة الاثيوبية[41].

وفي حين أن تنصل اثيوبيا من هذه الاتفاقية سيفتح عليها الكثير من القضايا الحدودية الاخرى وليس فقط منطقة الفشقة، فبنص المادة الثالثه[42] من الاتفاقية على تقسيم الحدود على أن تكون الفشقة للسودان مقابل بني شنقول لاثيوبيا، وهي أراضي سودانية تخضع للاستعمار البريطاني وترد إلى اثيوبيا فور الخروج البريطاني منها، ولذا نجد من هذه الاتفاقية هناك نصوص واضحة وملزمة لاثيوبيا بوضع العلامات الارضية وهذا ما لا ترغبة اثيوبيا وتتهرب منه في كثير من الاجتماعات وتعتبر أن التقدم العسكري السوداني انتهاك لسيادة واستقلال الدولة الاثيوبية مما جعلها تتقدم عسكريا[43] ، والدولتين إلى الآن على أهبة الاستعداد للمواجهات العسكرية.

وما يدفع الامور إلى التعقيد والتصعيد وفي إطار خلط القضايا الشائكة ببعضها البعض ما بين السودان واثيوبيا وفي ظل عدم اعتراف اثيوبيا بالحدود المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية خاصة 1902 بدأ خلط قضية الحدود بقضية سد النهضة المقيم على أراضي أقليم بني شنقول[44] وهو تاريخيا تابع للسودان انضم لأثيوبيا بموجب هذه الاتفاقيات الدولية هنا بدأ الموقف السوداني يتغير بشان سد النهضة[45] ، حيث أكد وزير الموارد المائية والري السوداني الدكتور ياسر عباس أن هناك تهديدا مباشرا لسد النهضة الاثيوبي على خزان الروصيرص السوداني الذي يبلغ سعته التخزينية أقل من 10% من سعة سد النهضة وشدد عباس على إنه لايمكن الاستمرار في هذه الدورة المفرغة من المفاوضات إلى ما لانهاية ، مشيرا إلى أن فشل أخر جلسة من المفاوضات بين الدول الثلاث في التوصل إلى صيغة مقبولة لمواصلة التفاوض وأكد أن الحرب ليس خيارا وأكد على السعي دبلوماسيا لوضع المجتمع الدولي امام مسؤليته من الوعيد الاثيوبي وتهديها لحياة أكثر

من نصف سكان السودان على النيل الازرق، ومشددا على أن السودان لن يسمح بملء وتشغيل سد النهضة دون اتفاق قانوني ملزم يؤمن سلامة منشأته وحياة السودانيين[46].

فمن خلال هذه التطورات الشائكة والمعقدة ما بين الدولتين وظهور قضايا أخرى أكثر ارتباطا بهذه الاتفاقيات الدولية المبرمة والمنظمة لقضايا حيوية واستراتيجية مثل قضية الحدود ما بين السودان واثيوبيا وقضية سد النهضة ما بين السودان واثيوبيا ومصر، هذا ما يدفع الامور إلى التعقيد وربما في ظل التعنت الاثيوبي في القضيتين يدفع الامر إلى المواجهة العسكرية عندما تستنفذ كل الدول الاطراف في هذا القضايا كل الطرق والوسائل الدبلوماسية لحل هذه الازمة .

3- بقاء الوضع على ما هو عليه:

تاريخيا تفضل أثيوبيا عدم الوقوع في التزامات قانونية خاصة بقضايا تراها اديس بابا حيوية بالنسبة لمصالحها، فتاريخيا التوغل الاثيوبي عبر الحدود السودانية يأتي بأستفادة قصوى على اديس بابا وذلك بسيطرتها على ما يزيد عن مليون فدان مما يوفر فرض عمل واستثمارات واحتياجات اساسية بالنسبة لاثيوبيا[47] وهذا ما لا تريد تغييره اديس بابا على ارض الواقع، وفضلا عن التزام اديس بابا بالاتفاقيات الدولية المبرمة حول الحدود خاصة اتفاقية 1902 يفتح الباب عليها بالالتزام بقضايا أخرى جاءت في نفس الاتفاقية هي قضية سد النهضة وتأتي استراتيجية اديس بابا لابقاء الوضع على ما وعلية من خلال:

- لحفظ ما الوجه للسوداني بعد التوغل العسكري الاخير إلى نقطة الحدود النهائية مع اثيوبيا والاستعداد العسكري السوداني لاسترجاع الاراضي السودانية[48]، تترك أثيوبيا هذه القضية فترة من الزمن إلى أن يهدأ الجانب السوداني ويقلل من تكثيف الوجود العسكري في هذه المناطق الحدودية، تبدأ اثيوبيا تسعيد الانشطة غير القانونية وغير الرسمية بالزج

بجماعات أكثر قربا من القبائل الحدودية في السودان لتبدأ انشطة الزراعة واستاجار الاراضي الزراعية وتبدأ بعدها أعمال المليشيات المدفوعة من قبل الحكومة الاثيوبية لاسترجاع الاراضي السودانية إلى المزارعين الاثيوبيين ولتبدأ بعدها سلسلة أخرى من المفاوضات وهذا ما أعتادت عليه اديس بابا مع السودان تاريخيا.

- تاريخيا من خلال العلاقات القائمة ما بين الدولتين وهي حقيقة الامر علاقات متقلبة ما بين العداء إلى الصداقة والصداقة إلى عداء، فكل دولة عندها ما يكفيها من الخبرة للتدخل لزعزة الامن والاستقرار في الدولة الاخرى وذلك لا يستبعد في تلك الفترة الانتقالية شديدة الحساسية في السودان عدم التدخل الاثيوبي بدعم حركات مناهضة لعملية التحول الديمقراطي في السودان أو في هذه المرحلة الانتقالية ولأديس بابا الخبرة ما تكفيها لفعل من هذه التدخلات لكي يجعل السودان أكثر انشغالا بالوضع الداخلى وفي نفس الوقت لا تبدأ بالاعمال العسكرية ولكن تسعى للتوغل عبر الحدود بالجماعات الاكثر قربا للقبائل الحدودية وبعدها بالملشيات المدفوعة من قبل الحكومة الاثيوبية، ويجعل السودان ليس لدية القدرة على فتح قضية الحدود مرة أخرى مثل ما فعلت أثيوبيا في الكثير من المراحل التاريخية المختلفة في السودان.

وفي حقيق الامر مثل هذا الوضع لا يمكن استبعاده من قبل اديس بابا خاصة في ظل الاوضاع الداخلية في اثيوبيا وعد القدرة فتح جبهة خارجية مع جارة قوية مثل السودان وخاصة مع ايمان اديس بابا الكامل ان هناك قوى خارجية تزج السودان إلى القوة العسكرية لحل قضايا أخرى شائكة كما تراها اثيوبيا وفي ذلك إشارة إلى مصر، ولذا كل هذا يجعل اثيوبيا تفضل هذا السيناريو والعمل الحثيث على انشغال السودان بالوضع الداخلى في تلك الفترة الانتقالية بزعزعة الامن

والاستقرار فيها وعدم اعطاء الفرصة للطرف الاخر الذي يدعم السودان من تحقيق اهدافة التي يسعى اليها.

الخاتمة:

تعد أزمة الحدود السودانية الاثيوبية أزمة قديمة وحديثة في آن واحد، حيث اعتاد الانظمة السابقة في كلا من الدولتين على التعامل مع هذه الازمة بنمطية معينة، فهناك تعديات متكررة من قبل الجانب الاثيوبي على الاراضي السودانية وتعلن اثيوبيا إنها اعتداءات خارجة عن القانون ومن مليشيات غير قانونية، ولكن مع التغيرات السياسية في الدولة السودانية، بادت الدولة السودانية لا تتقبل مثل هذه التعديات خاصة جاءت التعديات الاخيرة في فترة تفاوض على الحدود ووضع العلامات ما بين الدولتين ويأتي الهجوم الاخير على مدنيين وعسكريين سوانيين مما جعل هناك انتشار عسكري على مناطق الحدود السوادنية وفق ما نصت علية اتفاقية 1902، وهذا ما اعتبرته اثيوبيا انتهاك لسيادتها واعلانها أن هذه الحدود متنازع عليها وظهرت نوايا أديس بابا في إعادة ترسيم الحدود م بين الدولتين وهذا ما لا يتقبله السودان، وبدأت مناوشات عسكرية ما بين الجانبين دون الحاق ضرر لكل منهم، وذلك لايمان كلا من الطرفين بالحل السلمي دون التصعيد ولكن مع عدم تقريب وجهات النظر ما بين الدولتين توشك على احتمالية الصراع المسلح.

ولكن الواضح ان اثيوبيا لا تقدم على الحرب ولكن لها وسائل أخرى تجعل السودان ينشغل بالوضع الداخلى، خاصة ايمان أديس بابا أن السوادن إنتهز الوضع الداخلي المضطرب لاثيوبيا واعلنت استرداد الحدود بالقوة، فضلا اتهام اديس بابا للخرطوم بان لها اصابع فيما يحدث في تيجراي، هذا ما يجعل اثيوبيا تستخدم وسائلها التاريخية لزعزعة الامن والاستقرار في السودان وهذا ليس بجديد على سياسة اثيوبيا وخاصة الامهرا في اثيوبيا وان كان هذا السيناريو الاقرب في

الحدوث حيث بدأت العديد من المطالبات باسقاط الحكومة السودانية والاضطرابات والمظاهرات وهذا لا يستبعد فيه الايادي الاثيوبية.

الهوامش:

1) - أية طلال مامون(2013): العلاقات السودانية الاثيوبية 1989- 2012،(جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية)، ص: 46
2) - بشير أحمد محي الدين: معالم اتفاقية 1902 لترسيم الحدود السودانية الاثيوبية، مدونات ايلاف 11سبتمبر2009 ، http://elaphblogs.com/post/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%201902%D9%85%20%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-92654.html
3) Ethiopia's Other Conflicts, the New Humanitarian, November 23, 2020 https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/11/23/ethiopia-tigray-fuelconflict-hotspots-ethnic-politics
4) - المعتصم الامين: ملامح الاستراتيجية الاثيوبية تجاة السودان واهدافها المستقبلية ، الخرطوم: سوانيل، 3 نوفمبر2012. http://www.sudanile.com/index.php/%D9%85%D9%86%D8%A8%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/993-3-7-7-1-5-1-1/47794
5) نفس المرجع السابق.
6) - جمال محمد الضلع (2008): اثيوبيا : الاوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية ،(غريان ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة) ص: 135.
7) - لام أكول اوجادين (2009): الثورة الشعبية لتحرير السودان ، ترجمة اسماعيل ادم وبشرى ادم ،(القاهرة: مكتبة مدبولي) ص 41.
8) - نفس المرجع السابق، ص: 42
9) - الزمزمي بشير(2011): المؤثرات السياسية والامنية على العلاقات السودانية الاريترية 1991-2007،(الخرطوم : شركة مطابع السودان) ص: 73.
10) - الزمزمي بشير(2011): المؤثرات السياسية والامنية على العلاقات السودانية ، مرع سبق ذكره، ص: 74
11) - نفس المرجع السابق، ص: 74
12) لام أكول اوجادين (2009): الثورة الشعبية لتحرير السودان ، مرجع سبق ذكره، ص: 42
13) نفس المرجع السابق، ص: 63
14) - أية طلال مامون(2013): العلاقات السودانية الاثيوبية 1989- 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 47

15) احمد المفتي: تصاعد التوتر على الحدود السودانية الاثيوبية : موقف اثيوبيا من الاتفاقيات الحدودية ما بين السودان وواثيوبيا ، مدار الغد 13 يناير 2021.https://www.youtube.com/watch?v=AWcfK1DXT54

16) - العربية نت: مفاوضات الحدود تتعثر وجيش السودان يصد هجمات اثيوبية ، 24 ديسمبر 2020.https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2020/12/24/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF-%D9%87%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

17) - السيد عثمان مرغني : ما علاقة ازمة اقليم تجراي بتوتر الحدود السودانية الاثيوبية ، قناة سكاي نيوز العربية 17 ديسمبر 2020.https://www.youtube.com/watch?v=oTqW0nL9HIE

18) Clashes in Ethiopia's Tigray region force thousands to flee to Sudan, UNHCR the UN Refugee Agency, November 11, 2020 https://www.unhcr.org/news/press/2020/11/5fabe9fd4/clashesethiopias-tigray-region-force-thousands-flee-sudan.html

19) Sudan Army Chief Visits Border Area After Ambush Blamed on Ethiopia, the Defense Post, December 18, 2020 https://www.thedefensepost.com/2020/12/18/sudan-army-chief-visitsborder/

20) - نفس المرجع السابق.

21) - نفس المرجع السابق.

22) - اشرف عبدالعزيز : السودان واثيوبيا مواجهة مباشرة على الحدود : تعزيزات امنية عسكرية سودانية الى الحدود مع اثيوبيا لاستعادة الاراضي المغتصبة من مليشيات اثيوبية في الفشقة ، قناة RT العربية مباشر ، 29 ديسمبر 2020.https://www.youtube.com/watch?v=UALSWJZSQGc

23) - العربية RT مباشر ، اثيوبيا والسودان هل تندلع الحرب، 25 يناير 2021، https://www.youtube.com/watch?v=r4OWnkIz3Mw

24) - سكاي نيوز العربية، السودان يتجه إلى مجلس الامن لتصعيد الخلاف مع اثوبيا، 28 يناير 2021، https://www.youtube.com/watch?v=x_DVtWWq2HQ

25) - محي الدين ابراهيم محي الدين، اثيوبيا والسودان هل تندلع الحرب، العربية RT مباشر 25 يناير 2021، https://www.youtube.com/watch?v=r4OWnkIz3Mw

26) - الامين عبدالرازق ادم (2006): التدخلات الخارجية واثرها على الاستقرار السياسي في الصومال ،(الخرطوم: شركة مطابع السودان) ص : 12.

27) - احمد المفتي: تصاعد التوتر على الحدود السودانية الاثيوبية ، مدار الغد 13 يناير2021، مرجع سبق ذكره.
28) - بشير أحمد محي الدين: معالم اتفاقية 1902 لترسيم الحدود السودانية الاثيوبية، مدونات ايلاف 11سبتمبر 2009 ، مرجع سبق ذكره.
29) - عوض الله نواي: السودان واثيوبيا : نذر مواجهه وشيكة ، قناة RT عربي مباشر ، 13 يناير2021. https://www.youtube.com/watch?v=u8P_5c6dKSA
30) - محمد العروسي : السودان واثيوبيا : نذر مواجهه وشيكة ، قناة RT عربي مباشر ، 13 يناير2021. https://www.youtube.com/watch?v=u8P_5c6dKSA
31) -Sudan, Ethiopia agree to resume joint border committee meetings, Xinhua, December 20, 2020 http://www.xinhuanet.com/english/2020-12/21/c_139605498.htm
32) - ياسين أحمد: السودان واثيوبيا مواجة مباشرة على الحدود : تعزيزات امنية عسكرية سوودانية الى الحدود مع اثيوبيا لاستعادة الاراضي المغتصبة من مليشيات اثيوبية في الفشقة ، قناة RT العربية مباشر ، 29 ديسمبر2020. https://www.youtube.com/watch?v=UALSWJZSQGc
33) - سكاي نيوز العربية، السودان يتجه إلى مجلس الامن لتصعيد الخلاف مع اثوبيا،مرجع سبق ذكره.

34) - السيد عبدالشكور: تصاعد التوتر على الحدود السودانية الاثيوبية : موقف اثيوبيا من الاتفاقيات الحدودية مبا بين السودان وواثيوبيا ، مدار الغد 13 يناير2021. https://www.youtube.com/watch?v=AWcfK1DXT54
35) - _سكاي نيوز العربية، السودان يتجه إلى مجلس الامن لتصعيد الخلاف مع اثوبيا، مرجع سبق ذكره
36) -Sudanese-Ethiopian border reopens for trade, Radio Dabanga, October 17, 2020 https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-ethiopian-border-reopensfor-trade
37) George Mikhail, Egypt's military ties with Sudan linked to stance on Nile River Dam, AL Monitor, December 1, 2020 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/11/egyptsudan-agreement-military-industry-cooperation.html#:-
38) -Is Sudan shifting positions in Nile River negotiations? Al-Monitor, December 20, 2020 https://www.almonitor.com/pulse/originals/2020/12/sudan-ethiopia-egypt-resume renaissance-dam-negotiations.html

39) - بشير أحمد محي الدين: معالم اتفاقية 1902 لترسيم الحدود السودانية الاثيوبية، مدونات ايلاف 11سبتمبر 2009 ، مرجع سبق ذكره.
40) - نفس المرجع السابق.
41) - اشرف عبدالعزيز : السودان واثيوبيا مواجهة مباشرة على الحدود مرجع سبق ذكره.
42) - بشير أحمد محي الدين: معالم اتفاقية 1902 لترسيم الحدود السودانية الاثيوبية، مدونات ايلاف 11سبتمبر2009 ، مرجع سبق ذكره.

43) - رئيس المجلس الانتقالي السودان " البرهان": يؤكد جاهزية قواته لحماية السودان ، قناة الحدث 13 يناير 2021. https://www.youtube.com/watch?v=Ob1coBRXgpQ

44) Mohamed Saied, Is Sudan shifting positions in Nile River negotiations? Al-Monitor, December 20, 2020: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/12/sudan-ethiopiaegypt-resume-renaissance-dam

45) - شيماء مصطفى ، السودان يتحث عن تهديد مباشر لسد النهضة ويوجه رسالة حازمة لاثيوبيا ، صدى البلد ، 24 يناير 2021، https://www.elbalad.news/4669331

46) - نفس المرجع السابق.

47) - المعتصم الامين: ملامح الاستراتيجية الاثيوبية تجاة السودان واهدافها المستقبلية ، الخرطوم: سوانيل، 3 نوفمبر 2012. http://www.sudanile.com/index.php/%D9%85%D9%86%D8%A8%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A/993-3-7-7-1-5-1-1/47794

48) - رئيس المجلس الانتقالي السودان " البرهان": يؤكد جاهزية قواته لحماية السودان ، مرجع سبق ذكره